مسار القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة 1962-1955

ا.د عبدالقادر كرليل
أستاذ التعليم العالي ،قسم التاريخ، جامعة الجزائر2

ملخص:

تناولت في هذه الدراسة، المسار الذي قطعته القضية الجزائرية في الأمم المتحدة خلال الثورة التحريرية بين سنوات 1955-1961، والذي كان بمثابة معركة حقيقية بين وفد جبهة التحرير الوطني ودول المجموعة الإفريقية الأسيوية من جهة، وفرنسا وحلفائها من جهة أخرى، مركزا في تحليلي للموضوع، على ما صدر عن القضية من لوائح ضمن جلسات هيئة الأمم المتحدة التي نوقشت فيها القضية الجزائرية.

الكلمات الدالة: القضية الجزائرية، الدبلوماسية الجزائرية، الأمم المتحدة، التدويل، الثورة الجزائرية.

Résumé :

A travers cette étude, nous mettons en relief le parcours qu'a connu la question algérienne aux Nations Unies au cours de la guerre de libération, plus exactement les années 1955-1961, ce parcours était une vraie bataille entre la délégation du Front de libération nationale et les pays Afro-asiatiques d'une part, et la France et ses alliés d'autre part, pour démonter cette bataille on s'est basé sur l'analyse des recommandations et les résolutions décrétées lors des Assemblées générales des Nations Unies dont la question algérienne a été discutée.

Mots clés : question algérienne, diplomatie algérienne, guerre d'Algérie, l'internationalisation, Organisation des Nations Unies.

بعد قراءتنا المتأنية لدورات الأمم المتحدة التي نوقشت فيها القضية الجزائرية أيام الثورة التحريرية بين سنوات 1955 و1961، تبين لنا بأن هذه الحقبة من الزمن قد عرفت معركة دبلوماسية حقيقية بين الوفود الجزائرية ومندوبي الدول العربية والمجموعة الإفريقية الأسيوية المؤيدة للقضية الجزائرية من جهة، والدبلوماسية الفرنسية وحلفائها وكل الدول التي تسير في فلكها من جهة أخرى، ولفهم مجريات القضية الجزائرية جيدا في جلسات هيئة الأمم المتحدة.

سنعمل جاهدين في البداية على إبراز الجدل الذي ساد مناقشات جلسات الأمم المتحدة حول إشكالية تسجيل القضية الجزائرية أومن عدمها، ومدى أهلية هيئة الأمم المتحدة للنظر في القضية الجزائرية، وذلك في كل من الدورة العاشرة والحادية عشرة.

ثم العمل على إظهار ذلك الأمل الذي كان يسود دول المجموعة الإفريقية والأسيوية في الدورات الثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة لإنهاء الحرب القائمة بين جبهة التحرير الوطني والسلطات الفرنسية بطرق سلمية، خاصة بعد صدور قرار 15 فيفري 1957، الذي يدعو طرفي النزاع إلى إيجاد حل سلمي ديمقراطي عادل وفقا لمبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

وفي الأخير، نبين من خلال مجريات الدورتين الخامسة عشرة والسادسة عشرة مدى استعداد دول المجموعة الإفريقية الأسيوية المدعّمة من بعض دول المجتمع الدولي في تحميل هيئة الأمم المتحدة مسؤولية تولي القضية الجزائرية ودعوتها إلى التدخل بصفة مباشرة في القضية وذلك بالإشراف على عملية الاستفتاء حول تقرير المصير والاستقلال.

الدورة العاشرة (X): 20 سبتمبر . 20 ديسمبر 1955.

لقد تميزت الدورة العاشرة بمناقشاتها الحادة حول إشكالية تسجيل أو عدم تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة، ومدى أهلية الأمم المتحدة للنظر في هذه القضية باعتبار أن حجج طرفي الخصوم متناقضة، إذ ترى جبهة التحرير الوطني بشرعية العمل الثوري الذي يقوم به الشعب الجزائري دفاعا عن بلده ومن أجل تحريره والتخلص من الاستعمار الفرنسي الذي فرض نفسه منذ أزيد من قرن، ولذا فإن جبهة التحرير الوطني ترى بوجوب تدويل القضية الجزائرية حتى يتبناها المجتمع الدولي طالما هذا لا يتنافى ونصوص ميثاق الأمم المتحدة التي تنص صراحة على مؤازرة الشعوب في حركاتها التحررية العادلة، فيما ترى السلطات الفرنسية أن العمل على تدويل القضية الجزائرية بتسجيلها في جدول أعمال الجمعية العامة والشروع في مناقشتها يعد أمرا مخالفا لنصوص ميثاق الأمم المتحدة، بتكييفها على أساس أنها مسألة داخلية تخص فرنسا دون غيرها، وبالتالي لا يمكن مناقشتها على مستوى الأمم المتحدة باستنادها إلى المادة الثانية من الفقرة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص صراحة بعدم أحقية تدخل الدول في الشؤون الداخلية للغير في حالة نشوب نزاع.

هذان الموقفان المتناقضان جعلا الأمم المتحدة في موقع حرج وفي حيرة كبيرة من أمرها فيما يخص مسألة تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمالها أو عدمها. وبعد أخذ ورد توصلت في الأخير أربعة عشرة دولة([1])، عضوة في المجموعة الإفريقية الأسيوية إلى إعداد رسالة وجهتها إلى

الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 29 جويلية 1955، تؤكد فيها ضرورة إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة المنتظر انعقادها في شهر سبتمبر 1955.

وطبقا للمادة العاشرة من النظام الداخلي للجمعية العامة، أردفت الرسالة بمذكرة توضيحية أكد فيها الموقّعون على مطلب حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، وهو الحق الذي سلب من الجزائريين منذ أزيد من قرن، مدعمين طرحهم بالقرار المتخذ في مؤتمر باندونغ المنعقد بين 18 و24 أفريل 1955، المؤيد لحق الشعب الجزائري في إدارة شؤونه بنفسه.

غير أن مطلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة كان محل مجاذبة بين مؤيد ومعارض، إذ رفضه مكتب الجمعية العامة في جلسته 103 يوم 22 سبتمبر 1955، وقبلته الجمعية في الجلسة 530([2])، بعد أن أعاد المكتب النظر في دراسة مسألة تسجيل القضية، عندما ضمت دول جديدة صوتها إلى جانب مجموعة الدول الإفريقية الأسيوية، وفي الوقت ذاته بقيت الدول المعارضة للتسجيل ترافع من أجل إبعاد القضية الجزائرية عن جدول أعمال الجمعية باستنادها إلى المادة الثانية من الفقرة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة، وهو الأمر الذي شجع رئيس الوفد الفرنسي أنطوان بيني (Antoine PINAY) الذي كان يشغل منصب وزير الشؤون الخارجية بأخذ الكلمة ويصرح بأن "منذ 120 سنة والجزائر فرنسية وأنه لم تكن هناك دولة جزائرية إطلاقا، وأن جميع المواثيق الدولية الموقعة تقر بأن الجزائر فرنسية ... وأن الاختلافات العرقية والدينية لا تبرر الانفصال ... ويوجد في البرلمان الفرنسي نواب جزائريون، وعدد كبير من الجزائريين في الإدارة الفرنسية"([3]).

وبعد اختتام هذه المناقشات التي تعرض فيها المتدخلون المؤيدون منهم والمعارضون للقضية الجزائرية بإسهاب إلى الدستور الفرنسي ونظرته للوجود الفرنسي في الجزائر، وكذا ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة في مثل هذه القضية، تمكنت الدول العربية وباقي دول المجموعة الإفريقية الأسيوية بترجيح الكفة هذه المرة لصالحها، بعد أن عرض موضوع القضية الجزائرية يوم 30 سبتمبر 1955 على التصويت، وحصل فيه على أغلبية نسبية قدرت بثمانية وعشرين صوتا، ضد سبعة وعشرين، فيما امتنعت خمسة دول عن التصويت.

غير أن هذا التصويت الذي كان لصالح القضية الجزائرية في الدورة العاشرة للأمم المتحدة قد أثار ما يشبه زوبعة كبيرة في جلسات الدورة بسبب رد فعل الدبلوماسية الفرنسية والأسلوب الذي انتهجته السياسة الخارجية الفرنسية تعبيرا عن رفضها، حيث قرر الوفد الفرنسي برئاسة السيد أنطوان

بيني الانسحاب من الاجتماع، وقاطع جلسات الدورة من أول أكتوبر إلى أواخر شهر نوفمبر 1955، متهما المنظمة الأممية بتدخلها في الشؤون الداخلية لفرنسا قائلا:

"لا يحق لأي كان مناقشة القضية الجزائرية، لأنها ما تزال قضية فرنسية داخلية"([4])، فأحيل الموضوع مرة أخرى على اللجنة السياسية، اغتناما لهذه الفرصة قامت بعض الدول الممثلة في الأمم المتحدة بتقديم لوائح في شكل اقتراحات من بينها مشروع قرار تقدمت به بعض دول أمريكا اللاتينية بتاريخ 23 نوفمبر 1955، وهي الشيلي وكولومبيا وكوبا والاكواتور، تقترح فيه شطب القضية الجزائرية من جدول أعمال الدورة العاشرة، وذلك بموجب المادة 22 من النظام الداخلي للجمعية العامة([5])، اعتبار ذلك ليس من اختصاصها، إلا أن دول المجموعة الإفريقية الأسيوية وفي مقدمتها الدول العربية عارضت بشدة هذا القرار، وفي خضم هذا الجو المعكر بين المؤيد والمعارض بخصوص تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة، تقدمت الهند عن طريق مندوبها السيد كريشنا منون(K. Menon) يوم 25 نوفمبر 1955 بمشروع قرار تقترح فيه عدول هيئة الأمم المتحدة مناقشة القضية الجزائرية في الدورة العاشرة وتأجيلها إلى دورة أخرى، مع احتفاظ الدول المعنية بالطلب بحق إثارة القضية من جديد وعرضها على الأمم المتحدة متى دعت الضرورة إلى ذلك.

وبهذا الاقتراح الهندي الذي اعتمدته اللجنة السياسية وصادقت عليه الجمعية العامة، تراجعت الأمم المتحدة عن قرارها السابق القاضي بتسجيل القضية في جدول أعمال الدورة العاشرة، مؤجلة إياها إلى دورة لاحقة، هذا العدول الأممي سمح للوفد الفرنسي بالعودة إلى الجلسة وكان ذلك يوم 29 نوفمبر 1955([6]).

الدورة الحادية عشرة (XI): 12 نوفمبر 1956 . 8 مارس 1957.

وفي الدورة الحادية عشرة كان من المنتظر أن تقوم الأمم المتحدة بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمالها، بصفة تلقائية باعتبار أنها قد سجلت في الدورة العاشرة وأجلت مناقشتها، مؤكدة حينذاك على إمكانية تسجيلها في دورات لاحقة. لكن شعور دول كتلة المجموعة الإفريقية الأسيوية([7])، بعدم استعداد الأمم المتحدة لمناقشتها بمبادرة منها في هذه الدورة، تقدم بتاريخ 12 أفريل 1956 مندوبو 17 دولة عربية أسيوية، بطلب إلى مجلس الأمن تلفت فيه انتباهه حول الوضعية الخطيرة التي آلت إليها الحرب في الجزائر، وبعده دخلت المجموعة الإفريقية الأسيوية في سلسلة من الاجتماعات، من 06 ماي إلى 19 جوان 1956، أضفت هذه الاجتماعات في النهاية إلى تكليف مندوب بورما الذي كان يشغل منصب رئيس المجموعة لعرض القضية

الجزائرية بشيء من التحليل والتفصيل على الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة وكذا رئيس مجلس الأمن ضمن إطار المساعي الدبلوماسية، غير أن هذه المساعي الدبلوماسية لم تضف أية نتيجة، الأمر الذي دفع بـ 13 دولة عربية أسيوية([8])، أن تتصدى لموقف الأمم المتحدة الذي كان من ورائه الموقف الفرنسي القاضي بعدم أهلية المجموعة في تحريك القضية الجزائرية محصنة أقوالها بأسانيد قانونية وفق ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة، وذلك بتقديم طلب إلى مجلس الأمن بتاريخ 18 جوان 1956 تدعو فيه هذا الأخير إلى استدعاء أعضائه لعقد اجتماع بناء على نص الفقرة الأولى، من المادة الخامسة والثلاثون من ميثاق الأمم المتحدة، والخروج من هذا الاجتماع باتفاق مشترك يقضي بإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الحادية عشرة، للنظر في الوضعية الخطيرة التي أفرزتها الحرب في حق الشعب الجزائري بسبب تعنت الحكومة الفرنسية من خلال السياسة التي انتهجتها ظنا منها قمع العمل المسلح الذي باشره جيش التحرير الوطني تحت لواء جبهة التحرير الوطني.

ولمتابعة القضية عن كثب، تولى هذه المرة مسؤولية المرافعة عن القضية الجزائرية مندوب إيران بصفته الناطق الرسمي للمجموعة لدى مجلس الأمن، حيث عمل على إثبات الطابع الدولي للنزاع الجزائري، معتبرا ما يقوم به الجيش الفرنسي من تقتيل في الجزائر، بحرب أهلية، لا يميز فيها الجيش الفرنسي بين الكبير والصغير، مؤكدا لمجلس الأمن على حد قوله، بأن القانون الدولي في بعض حالاته لا يمنع ولا يعارض حرب أهلية يكون فيها طابع النزاع والوقائع قد تجاوزت المستوى الوطني وانتقلت إلى المستوى الدولي ([9]).

على الرغم من التأسيس القانوني لهذه الحجج، وتعذر في المقابل لممثل فرنسا الرد المقنع، مع ذلك فإن مجلس الأمن سار في اتجاه فرنسا، إذ رد بتاريخ 26 جوان 1956 على طلب الدول الثلاثة عشرة بالرفض بحجة أن مجلس الأمن غير مؤهل قانونيا للنظر في القضية، إثر عملية تصويت كانت نتائجها على النحو التالي: سبعة أصوات ضد التسجيل([10])، وصوتين لصالح التسجيل (إيران والاتحاد السوفيتي) وامتناع اثنان (الصين ويوغسلافيا).

حصيلة النتائج التي أسفر عليها هذا التصويت لا تدل على رفض مجلس الأمن تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الحادية عشرة بسبب عدم أهلية مجلس الأمن، بقدر ما كانت تحمل في طياتها بعدا سياسيا، وإن تشكيلة مجلس الأمن آنذاك، توحي بأنه من المستحيل الحصول على موافقة تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة، على الرغم من أن مغزى الطلب الذي تقدمت به الدول العربية والأسيوية إلى مجلس الأمن للنظر في الأوضاع المأساوية التي ألحقت

بالشعب الجزائري، كان جد منطقي، باعتبار أنه يرمي إلى تحقيق هدف واحد وهو جمع شمل الرأي العام الدولي حول المسألة، واستعماله كوسيلة ضغط على فرنسا للإسراع في إيجاد الحل لهذه المعضلة([11]).

وفي ظل هذا الجو المفعم بين المؤيد لتسجيل القضية الجزائرية والمعارض لها، تقدمت خمسة عشرة دولة، من المجموعة الإفريقية الأسيوية مرة أخرى في الفاتح أكتوبر 1956 بطلب إلى الجمعية العامة، تطلب فيه ضرورة إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الحادية عشرة، بقولها: "لم يبق لنا من اختيارات أخرى سوى دعوة الجمعية العامة لتسجيل "القضية الجزائرية" في جدول أعمال جلستها الحادية عشرة"([12]). وتوضيحا لرؤيتها أردفت المجموعة طلبها بمذكرة إيضاحية عبرت فيها عن استيائها لاستمرار تدهور الأوضاع في الجزائر التي وصفتها بالمأساوية بسبب ما أقدمت عليه القوات الفرنسية من إجراءات ردعية في حق الشعب الجزائري من اعتقالات جماعية وانتهاك لحرمة البيوت، كما أعربت أيضا في ذات المذكرة للأمم المتحدة بأن استمرار الوضع على ما هو عليه من شأنه أن يشكل تهديدا للسلم والأمن العالميين.

تدعيما لموقف دول المجموعة الإفريقية الأسيوية وفي طليعتها الدول العربية التي أظهرت فيه استعدادها الكامل بالذهاب إلى أبعد حد من أجل تدويل القضية الجزائرية، تحركت جبهة التحرير الوطني من خلال ترسانتها الدبلوماسية على مستويين:

الأول: تكليفها لوفد يتكون من السادة فرحات عباس، ومحمد يزيد، وعبد الرحمن كيوان([13])، للقيام بعملية دعائية لشرح وقائع العمل المسلح ودوافعه وأهدافه المشروعة. ردّا على الدعاية الإعلامية الفرنسية المزيفة للوقائع، واستعداد لخوض غمار الدورة الحادية عشرة زار الوفد، العديد من عواصم العالم منها، دول أمريكا اللاتينية وكذا تركيا بهدف إقناع هذه الأخيرة لتغيير وجهة نظرها بعد أن صوتت في الدورة العاشرة ضد القضية الجزائرية، حيث قام وزير الشؤون الخارجية الفرنسية السيد كريستيان بينو (Christian PINEAU) بزيارة مماثلة إلى أمريكا اللاتينية وجمع سفراء بلاده في كاراكاس عاصمة فينزويلا لدراسة الموقف لدليل قاطع لما أحدثته زيارات وفد جبهة التحرير الوطني إلى أمريكا اللاتينية من قلق في نفوس السلطات الفرنسية([14]).

الثاني: قيام وفد جبهة التحرير الوطني المقيم بنيويورك بعمل تحسيسي كبير من خلال إعداد مذكرة، سلمها محمد يزيد لرئيس الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في أول يوم من انطلاق أشغال الدورة الموافق لتاريخ 12 نوفمبر 1956 يطلب منه تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الحادية عشرة.

إن مثل هذا العمل التحسيسي الذي قام به وفد جبهة التحرير الوطني على مستوى الأمم المتحدة، جعلت منه دول المجموعة الإفريقية الأسيوية سندا قويا للمضي قدما في تدويل القضية الجزائرية وكسب رهان الدورة الحادية عشرة، رغم مكر الدبلوماسية الفرنسية والعراقيل التي أثارتها لتمسكها بطرحها المبيت على أساس المادة الثانية، الفقرة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة، بدعم أمريكي وبريطاني وباقي حلفائهم. إذ تمكنت دول المجموعة الإفريقية الأسيوية من إقناع مكتب المجلس الذي أوصى بتسجيل القضية في جدول أعمال الدورة الحادية عشرة، وهو الأمر الذي استجابت له الجمعية العامة في جلستها العلنية الـ 578 المنعقدة في 15 نوفمبر 1956 دون مناقشة، ثم أحالتها إلى اللجنة الأولى التي شرعت في مناقشتها في جلساتها المنعقدة بين 04 إلى 13 فيفري 1957([15]).

حاول خلال هذه الجلسات المندوب الفرنسي السيد بينو المرافعة لفائدة مشروع رئيس الحكومة قي مولي المعروف "بثالوث قي مولي"(Le Triptyque de Guy Mollet) ([16])، وذلك بتقديم حجج على أساس أن برنامج قي مولي يحمل في طياته إصلاحات لفائدة الشعب الجزائري، وأن الوجود الفرنسي في الجزائر مشروع، بقوله: "إن وجود فرنسا بالجزائر يكتسي صبغة شرعية، ومطابق لجميع القوانين الدولية، إن فرنسا لم تغز الجزائر بكل ما في لفظة الغزو من معنى، بل أنها لم تفعل إلا أن احتلت بصفة قانونية رقعة من الأرض لم تكن خاضعة لأي سلطان"([17]).

ومن هذا المنطلق يرى السيد بينو بأن فرنسا قد اكتسبت أرض الجزائر بقوة القانون لكونها لم تكن خاضعة لأي سلطان، وبذلك اعتبرها قضية داخلية لا غير، فلا يحق للجمعية العامة للأمم المتحدة . في نظره . إصدار أي قرار أو توصية بشأن القضية([18]).

من جهتها اغتنمت الدول المؤيدة لتدويل القضية الجزائرية وعددها ثمانية عشرة دولة، فرصة فتح النقاش حول القضية على مستوى اللجنة الأولى لهيئة الأمم المتحدة خلال هذه الجلسات السبعة عشرة وأعدت لذلك الغرض نص مشروع قرار رقم 195، أعربت فيه عن قلقها من الاضطرابات السائدة في الجزائر والتي تسببت في حدوث آلام كثيرة في أوساط الشعب الجزائري، وهي تهدد بانهيار كيان العلاقات الدولية بين الأمم، ولذا بدا واضحا لدول المجموعة الإفريقية الأسيوية أن الحل الوحيد لفض النزاع القائم بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني، هو إعداد نص مشروع قرار تعمل فيه على إقناع المجتمع الدولي، أولا للضغط على فرنسا من أجل تغيير الطبيعة القانونية للقضية، من قضية فرنسية داخلية إلى قضية دولية تتولى هيئة الأمم المتحدة التكفل بكل حيثياتها، وثانيا للاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، الذي يقتضي دعوة طرفي النزاع إلى الجلوس

فورا حول طاولة المفاوضات قصد وقف القتال وتسوية الخلاف بطرق سلمية طبقا لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

ومما جاء في نص المشروع ما يلي:

"إن الجمعية العامة: نظرا لحالة القلق والاضطراب، والنزاع السائد في الجزائر، والتي تسبب كثيرا من الآلام، وتهدد العلاقات بين الأمم، واعترافا بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير طبقا لنص ميثاق الأمم المتحدة:

أ . تطلب من فرنسا الاستجابة لرغبة الشعب الجزائري في ممارسة حقوقه الأساسية في تقرير المصير.

ب . تدعو فرنسا والشعب الجزائري، للدخول فورا في المفاوضات لإيقاف القتال وتسوية الموقف سلميا طبقا لميثاق الأمم المتحدة.

ج . تطلب من السكرتير العام أن يساعد الطرفين على إجراء التفاوض وأن يقدم تقريرا للجمعية العامة في دورتها الثانية عشرة القادمة"([19]).

وعند عرض هذا المشروع على التصويت لم ينل الأغلبية، والعلة في ذلك واضحة، كون هذا المشروع يسير في اتجاه معاكس للإدارة الفرنسية، مما دفع بحلفاء فرنسا إلى رفض نص المشروع، وبالتالي تعذر الحصول على ثلثي الأغلبية المطلوبة، حيث صوتت عليه ثلاثة وثلاثون دولة، وعارضته أربعة وثلاثون دولة، فيما امتنعت عشرة دول عن التصويت.

بمجرد سقوط هذا المشروع الذي لم يحصل على الأغلبية، تقدمت ثلاثة دول وهي اليابان والفليبين وتايلاندا يوم 12 فيفري1957، بمشروع قرار آخر إلى اللجنة السياسية تدعو فيه طرفي النزاع بالعودة إلى طريق الصواب واتخاذ أسلوب المفاوضات الذي لا بديل له لحل المسألة وإنهاء إراقة الدماء بطرق سلمية.

ومما جاء في نص المشروع ما يلي:

"إن الجمعية العامة: نظرا لحالة القلق والاضطراب في الجزائر التي تسبب خسائر في الأرواح، وإيمانا منها بأن هذه الحالة الغير مرضية التي تسود الجزائر الآن، يمكن بجهود مشتركة من فرنسا والشعب الجزائري للوصول إلى حل عادل طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، تعبر عن أملها في أن تسعى فرنسا والشعب الجزائري بواسطة المفاوضات، لإنهاء إراقة الدماء وإيجاد تسوية سلمية للمصاعب الحالية"([20]).

لقد تمت المصادقة على هذا المشروع بموافقة الأغلبية المقدرة بسبعة وثلاثين صوتا، ضد سبعة وعشرين، في حين امتنعت ثلاثة عشرة دول عن التصويت، سمحت هذه النتيجة بعرضه على اللجنة السياسية التي انكبت على مناقشته، فإذا بمجموعة تتكون من ست دول وهي الأرجنتين، البرازيل، كوبا، البيرو، الدومينيك، إيطاليا، تقدم في 12 فيفري 1957 نص مشروع قرار آخر يحمل رقم 197 تعرضه على الجمعية العامة تمت المصادقة عليه أيضا بأغلبية واحد وأربعين صوتا، ضد ثلاثة وثلاثين، في حين امتنعت ثلاثة دول عن التصويت.

ومما جاء في نص هذا المشروع ما يلي:

"إن الجمعية العامة: بعد إن استمعت إلى بيانات المندوب الفرنسي والمندوبين الآخرين، ناقشت المسألة الجزائرية، وتعبر عن أملها في إيجاد حل سلمي ديمقراطي للقضية"([21]).

رفعت اللجنة السياسية المشروعين للجمعية العامة للتصويت على أحد المشروعين الذي تراه مناسبا، غير أن لا أحد من المشروعين نال على أغلبية الثلثين المطلوبة، مما أوجب على الدول التي أعدت المشروعين، التشاور فيما بينها وتوصلت إلى تقديم مشروع مشترك يحمل رقم 1012 أمام الجمعية العامة الذي حاز هذه المرة على الأغلبية المطلقة المقدرة بسبعة وسبعين فيما رفضت المشاركة في التصويت كل من فرنسا وإفريقيا الجنوبية والمجر وكوستاريكا، وامتناع بريطانيا وذلك يوم 15 فيفري 1957.

ومما جاء في نص هذا المشروع ما يلي:

"إن الجمعية العامة، التي استمعت إلى تصريحات الوفود المختلفة وناقشت القضية الجزائرية.
تعتبر أن الحالة في الجزائر تسبب كثيرا من الآلام والخسائر في الأرواح البشرية.
تعبر عن أملها في إيجاد حل سلمي ديمقراطي عادل، مطابق لروح التعاون بالوسائل المناسبة، ووفقا لمبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة"([22]).

إن مثل هذا الموقف الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة، يعد الأول من نوعه منذ أن سجلت القضية الجزائرية في جدول أعمالها في شهر سبتمبر 1955، وتكون من خلاله قد فصلت نهائيا في مسألة مدى أهلية الأمم المتحدة للنظر في القضية الجزائرية، وتكون أيضا قد ردت ولو ضمنيا على أنصار المادة الثانية، الفقرة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة، فاسحة في ذلك مجالا واسعا للدبلوماسية الجزائرية لكسب حقوق الشعب الجزائري المشروعة، بعد أن ظلت القضية عالقة في صراع قائم بين تسجيل ومناقشة القضية الجزائرية من عدمها([23]).

هذا القرار اعتبرته الدبلوماسية الجزائرية بمثابة خطوة إيجابية يمكن استغلالها مادام يعترف بشرعية نضال الشعب الجزائري ولو ضمنيا، ويبطل في ذات الوقت ادعاءات فرنسا بأن الجزائر "أرض فرنسية"، ونلتمس هذا الطرح من خلال تعليق جريدة المقاومة الجزائرية لسان حال جبهة التحرير الوطني عن قرار هيئة الأمم المتحدة بقولها: "بعد هذه الصفعة التي سددها الشعب الجزائري بنضاله المستميت في الداخل للفكرة العزيزة على فرنسا والتي ظلت تدّعي بها أكثر من قرن وربع قرن، يسدد العالم في الأمم المتحدة صفعة أخرى من الخارج عززت موقف الثورة الجزائرية في الداخل، وأشعرت الشعب الجزائري بشرعية نضاله وأنها تعترف له بأنه هو صاحب الحق في تقرير مصيره وأنّ فرنسا لا حق لها في ادعاءاتها الباطلة بأن الجزائر تشكل قطعة داخل حدودها"([24]).

ذات القرار الأممي رفضته السلطات الفرنسية، رغم غموضه ونقصه لتجاهله الاعتراف ولو ضمنيا بأن الجزائر كيانا دوليا قائما بذاته، ووصفته بالخطير، بل اعتبرته بمثابة نكسة وصفعة في وجه وفدها الدبلوماسي، لذا بقيت فرنسا بدعم من حلفائها الطبعين وكذا بعض دول أمريكا اللاتينية التي تدور في فلكها متمسكة بالنص القانوني الذي ورد في الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة معتبرة بأن الأمم المتحدة غير مختصة للنظر في القضية الجزائرية باعتبارها مسألة تخص فرنسا وحدها لأن ذلك يعد أمرا داخليا ومساسا بسيادة فرنسا، ولعل الشيء الوحيد الذي قبلته فرنسا في هذه الدورة هو مناقشة القضية الجزائرية لكن دون أن تقبل صدور أي توصية بشأنها مهما كان نصها ومضمونها([25]).

الدورة الثانية عشرة (XII): 17 سبتمبر – 14 ديسمبر 1957.

بحلول الدورة الثانية عشرة، المنعقدة بعد صدور قرار فيفري 1957، دخلت الدبلوماسية الجزائرية ومن حذا حذوها من الدول العربية ودول المجموعة الإفريقية الأسيوية المعترك الدبلوماسي على الساحة الأممية بمعنويات عالية يحذوها الأمل في أن تقطع المزيد من الأشواط لفائدة القضية الجزائرية، باعتبار أن الدورة الثالثة عشرة انعقدت بعد صدور قرار فيفري 1957. الذي أعاد الأمل لمؤيدي القضية الجزائرية لكونه فصل في مسألتين أساسيتين هما:

. أهلية الأمم المتحدة للنظر في القضية الجزائرية.

. دعوة طرفي النزاع الدخول في المفاوضات لفض النزاع القائم بطرق سلمية وعادلة.

استجابة لاقتراح جبهة التحرير الوطني الداعي إلى إجبار فرنسا للدخول في مفاوضات مع الطرف الجزائري، تقدمت 22 دولة من المجموعة الإفريقية الأسيوية، بطلب يوم 16 جويلية 1957 تدعو فيه الجمعية العامة إلى تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الثانية عشرة، للكشف

عما يحمله مشروع قي مولي من دسائس يريد من خلالها صرف الرأي العام العالمي عما يقوم به الجيش الفرنسي من جرائم في حق الشعب الجزائري، كما أشارت دول المجموعة في ذات الطلب إلى عدم استعداد الحكومة الفرنسية لتطبيق قرار الأمم المتحدة الصادر بخصوص القضية الجزائرية. لقد استجابت فعلا الجمعية العامة لطلب المجموعة الإفريقية الأسيوية، عندما وافقت على إدراج القضية في جدول أعمال الدورة التي انعقدت في الفترة الممتدة بين 17 سبتمبر و14 ديسمبر 1957، تحديدا يوم 20 سبتمبر وذلك دون مناقشة، وأحالتها على اللجنة الأولى للدراسة.

وعندما كانت اللجنة السياسية منكبة على دراسة القضية الجزائرية التي شرعت فيها يوم 27 نوفمبر 1957 على مدى 14 جلسة، تلقت مشروعين، الأول كان من طرف 17 دولة إفريقية وأسيوية، تحت رقم 194 وذلك يوم 05 ديسمبر 1957 تصرّ فيه هذه الدول صاحبة مشروع القرار إلى ضرورة تدخل الأمم المتحدة بالاستناد إلى قرار 1012 المصادق عليه يوم 15 فيفري 1957 الذي لم تحترمه الحكومة الفرنسية، وأن مبدأ تقرير المصير بالنسبة للشعب الجزائري الذي اعترفت به الجمعية العامة لم يرسخ بعد في أذهان المسؤولين الفرنسيين وهذا في الوقت الذي يزداد فيه الوضع آلاما وخسائر، وعليه على الأمم المتحدة أن تدعو الطرفين للجلوس إلى طاولة المفاوضات من أجل الوصول إلى حل وفق ما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وهذا نصه:

"إن الجمعية العامة بعد أن ناقشت المشكلة الجزائرية، وبالإشارة إلى قرارها في 15 فيفري 1957 تأسف لأن الأمل الذي عبرت عنه في قرارها ذاك لم يتحقق، وتعترف بأن مبدأ تقرير المصير ينطبق على الشعب الجزائري، وتلاحظ أن الحالة في الجزائر تستمر في زيادة الآلام وخسائر في الأرواح، وتدعو إلى مفاوضات تؤدي إلى الوصول إلى حل يتفق مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة"([26]).

أما المشروع الثاني فقد تقدمت به سبع دول([27])، ونص على أن الجمعية العامة تدعو طرفي النزاع "إلى المفاوضات من جديد معربة عن أملها في إمكان الوصول إلى حل سلمي وديمقراطي وعادل بروح من التعاون وعن طريق الوسائل المعقولة، وطبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة"([28]).

غير أن نصي هاذين المشروعين لم ينالا رضا المجتمع الدولي المنقسم إلى مؤيد للقضية الجزائرية ومعارض لها، بحيث أضحى كل طرف متمسك بمشروعه، يذكر أن بعض الوفود الأوربية والأمريكية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية كان لها دور كبير في معارضة واستبعاد مشروع قرار الدول الإفريقية الأسيوية وهذا رغم اعتداله، وباعتراف من وزير الخارجية الفرنسي السيد بينو نفسه على أن "هذا . الانتصار . لم تحرز عليه فرنسا إلا بفضل المساعدات الفعالة التي بذلها

حلفاؤها الغربيون ودول الحلف الأطلسي"([29])، ولذا تقدمت في اليوم الموالي من إيداعهما، تحديدا يوم 6 ديسمبر 1957، ثلاث دول وهي: كندا وايرلندا، والنرويج، بمشروع تراه منطقيا، ولكنه في الواقع يخدم الطرح الفرنسي ويهدم أمال الشعب الجزائري، إذ اقترحت الدول صاحبة هذا المشروع إدخال تعديلين، يستهدف الأول، المشروع الذي تقدمت به مجموعة 17 دولة إفريقية وأسيوية ويقترح حذف الفقرة المتعلقة بالاعتراف بتقرير المصير للشعب الجزائري، واستبدالها بفقرة "بأن يقرر مستقبله بطرق ديمقراطية" وحذف التوصية الأخيرة من المشروع "تدعو إلى مفاوضات تؤدي إلى الوصول إلى حلّ يتفق مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة" واستبدالها بفقرة وهي: "تقترح مناقشات فعالة من أجل حل الموقف المضطرب الحالي ومن أجل الوصول إلى حل يتفق مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة"([30]).

إلا أن دول المجموعة الإفريقية الأسيوية قد رفضت بشدة هذه التعديلات بدعم من الدول الاشتراكية، ولحسن الحظ عند تقديم هذا المشروع المعدل للتصويت عليه، فقد رفضته الجمعية العامة بأغلبية نسبية وبفارق صوت واحد، سبعة وثلاثين صوت، ضد ستة وثلاثين، فيما امتنعت ستة دول عن التصويت.

لم تكتف بعض الدول المعارضة للقضية الجزائرية([31])، بما جاء من التعديلات التي أدخلتها الدول الموالية لفرنسا على مشروع قرار رقم 194 حيث أردفته بمشروع لائحة أخرى قدمته للجنة السياسية، غير أن هذه الأخيرة لم تعرضه على التصويت بعد نتيجة التصويت على اللائحة الأفرو. أسيوية المعدلة.

وأمام تهاطل مشاريع اللوائح على مكتب اللجنة السياسية من الجانبين، المؤيدين للقضية الجزائرية والمعارضين لها، وجدت اللجنة السياسية نفسها في طريق مسدود، إذ عجزت في إعطاء الأولوية لأي من المشروعين لعرضه على الجمعية العامة قصد التصويت عليه.

ولفك العقدة جرت عدة اتصالات ومشاورات فيما بين الوفود، خاصة وفود الدول المعنية بالمشروعين، توصلت أخيرا مجموعة تتكون من 14 دولة، إلى إعداد مشروع قرار([32])، يوسط بين الطرح الذي يدعمه أنصار القضية الجزائرية وطرح الموالين لفرنسا، تعبر فيه على مدى انشغال المجتمع الدولي بالقضية الجزائرية وقبولها للعرض المغربي . التونسي في القيام بالوساطة بين طرفي النزاع وكذا تعبيرها عن رغبتها في الاستعجال في مبدأ المحادثات بين الطرفين وفقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وهذا نصه:

"إن الجمعية العامة بعد أن ناقشت مسألة الجزائر، تذكر بقرارها الصادر في 15 فيفري 1957 الأخير.

. تعبر من جديد عن انشغالها بالحالة في الجزائر.

. تسجل عرض المساعي الحميدة (Les bons offices) التي تقدم بها كل من ملك المغرب الأقصى ورئيس الجمهورية التونسية.

. تعبر عن رغبتها في روح التعاون الفعال، بأن تبدأ المحادثات، وأن تستخدم وسائل أخرى ودية كفيلة بإيجاد حل يطابق لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة"([33]).

إن الجديد الذي جاءت به الدورة الثانية عشرة المنعقدة سنة 1957 هو،

أولا: قبول الأمم المتحدة للمساعي الحميدة التي تقدمت بها الدولتان الشقيقتان المغرب الأقصى وتونس.

ثانيا: الإشارة الصريحة إلى مبدأ المفاوضات بين الطرفين وأهميته في إيجاد حل للقضية، مبدأ رحبت به جبهة التحرير الوطني.

يذكر أن الوفد الفرنسي لم يقاطع جلسات هذه الدورة، ولكنه التزم الصمت وترقب المستجدات، إلا أن هذا الصمت لم يذهب سدا، إذ كانت من خلاله تريد ربح المزيد من الوقت وصرف أنظار المجتمع الدولي عن الخطة الإجرامية التي هي بصدد الإقدام عليها في حق الشعب الجزائري، وهي الرجوع إلى القوة العسكرية ككل مرة عند فشلها في العمل الدبلوماسي، حيث رجعت فعلا إلى خطة عسكرية آملة في القضاء على العمل الثوري في الجزائر سمتها "بالربع ساعة الأخير"، ونتج عن هذا الفعل العسكري ازدياد عدد المحتشدات واللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب إلى حوالي 600 ألف لاجئ، والذي كان له أثر عكسي في منظور المجتمع الدولي الذي زاد تعاطفا أكثر مع الشعب الجزائري، وزاد انتصارا لجبهة التحرير الوطني التي أخذت تكسب باستمرار المزيد من الأنصار لصالح القضية الجزائرية.

الدورة الثالثة عشرة (XIII): 16 سبتمبر . 13 ديسمبر 1958.

تعد سنة 1958 بمثابة منعرج حاسم في تطور القضية الجزائرية على المستوى الدولي، طبعتها عدة أحداث خطيرة وهامة كانت لها انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على العمل الثوري داخليا وخارجيا بعد أن أعطاها دفعا قويا في اتجاه التدويل.

ومن أولى هذه الأحداث، إقدام الجيش الفرنسي على ارتكاب جريمة شنعاء على الحدود الجزائرية التونسية، عندما قصف قرية ساقية سيدي يوسف التونسية يوم 08 فيفري 1958، وما نتج عنه من

ردود أفعال عربية ودولية منددة بهذا القصف الذي استهدف مواطنين أبرياء، ناهيك عن تأزم العلاقات بين تونس وفرنسا بعد أن رفعت الأولى على لسان رئيسها الحبيب بورقيبة شكوى لدى الأمم المتحدة طالبة منها النظر في العدوان الذي شنه الجيش الفرنسي في حق مواطني القرية.

وخوفا من دوام هذا التأزم في العلاقات بين تونس وفرنسا واستغلاله في خدمة الثورة الجزائرية من جانب الدول العربية ودول المجموعة الإفريقية الأسيوية، سارعت الولايات المتحدة وبريطانيا إلى احتوائه عن طريق التوسط بين الطرفين من أجل إعادة العلاقات بين فرنسا وتونس إلى مجراها الطبيعي، وتفادي كل ما من شأنه أن يزيد من تفاقم الوضع على المستوى الدولي وربطه بالمسألة الجزائرية، ولذا فإن تدخل كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لتسوية الخلاف بين تونس وفرنسا كان أساسا من أجل فصله عن سببه الأساسي وهو عدم ربطه بما تقوم به الجيوش الفرنسية من جرائم في حق الشعب الجزائري، في محاولة لإبقاء القضية الجزائرية وتطوراتها ضمن دائرة نفوذ الدول الغربية.

ومع ذلك فإن المساعي . الحميدة . التي قامت بها هاتان الدولتان لحل المشكل التونسي الفرنسي، لم تتمكن من تجنب الانعكاسات التي أفرزها القصف الفرنسي لقرية ساقية سيدي يوسف على القضية الجزائرية، إذ أن مناصري القضية الجزائرية استغلوا الفرصة وتقدموا بمشروع قرار عرض على الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، على أساس أن ما تقوم به فرنسا في شمال إفريقيا، لا يهدد شعوب المنطقة فحسب، بل هو تهديد للسلم والأمن العالميين.

هذا فضل عن أحداث أخرى عرفتها الساحة الدولية في سنة 1958 واستغلتها الثورة الجزائرية في خدمة قضيتها على المستوى الدولي، منها المستجدات التي طرأت على الساحة العربية مثل الإعلان عن ميلاد الجمهورية العربية المتحدة المتشبعة بمبادئ القومية العربية، الثورة الإيرانية، الانقلاب العسكري في السودان وتغيير النظام، انحياز اليمن واقتراب العربية السعودية من السياسة الخارجية الناصرية، وكذلك انعقاد العديد من المؤتمرات التي أعربت فيها دول القارة الإفريقية المشاركة فيها من خلال لوائحها السياسية الختامية عن تضامنها الكامل مع الشعب الجزائري من أجل نيل استقلاله. مؤكدة له بأنه ليس في معزل عن باقي الشعوب الإفريقية، ووعدت إياه بالدخول بكل قواها في الدورة الثالثة عشرة لإعطاء القضية الجزائرية دفعا قويا في الساحة الدولية، وإخراج الثورة الجزائرية من المنظور الفرنسي والضغط على الحكومة الفرنسية لقبول منطق المفاوضات مع الحكومة المؤقتة قصد إيجاد حل سلمي للقضية، مع إدخال الأمم المتحدة في القضية لحملها مهمة

التكفل بها وتبنيها مسؤولية إجبار فرنسا على تفضيل الحل السلمي عن الحل العسكري للفصل نهائيا في القضية.

كما كان لجبهة التحرير الوطني ثم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مشاركة مباشرة في أشغال هيئة دائمة مقرها نيويورك، حيث تشكلت لجنة من سفراء الدول الإفريقية الثمانية التي عقدت مؤتمر أكرا الأول، أسندت لأعضاء هذه اللجنة المؤهلة قانونا مهمتين:

الأولى: تتمثل في تنسيق الجهود فيما بين أعضائها في إطار تبادل الاستشارات حول سبل إطلاع الرأي العام الدولي في الأمم المتحدة بواقع الأحداث والمستجدات التي تطرأ بين الحين والآخر عن الحرب التي يخوضها الشعب الجزائري ضد المستعمر للحصول على مساندة المجتمع الدولي للقضية الجزائرية من أجل تسوية سياسية سلمية وعادلة.

الثانية: تتمثل في تكليف أعضاء اللجنة بالشروع في جولة دعائية، انطلقت في شهر أفريل 1958 صوب دول أمريكا اللاتينية والإسكندنافية المحسوبة على فرنسا والعمل على إقناع حكوماتها بالانضمام إلى صف الدول المناصرة للقضية الجزائرية.

مقابل كل ما ذكر من أحداث عرفتها سنة 1958 والتي دفعت بالقضية الجزائرية إلى التدويل أكثر من أي وقت مضى، عرفت فرنسا بدورها تنصيب حكومة جديدة منبثقة عن انقلاب 13 ماي 1958 الذي أوصل الجنرال ديغول إلى رأس الحكومة الجديدة، غير أن تصريحات هذا الأخير التي أدلى بها آنذاك تدع المجال إلى تفسيرات وقراءات شتى، حملت في طياتها آمالا وشكوكا، ومما يدل على ذلك ما صرح به في الخطاب الذي ألقاه في الجزائر العاصمة يوم 04 جوان 1958 عندما قال: "ابتداء من اليوم، فإن فرنسا هي كل الجزائر، لا يوجد فيها سوى صنف واحد من السكان: فرنسيين كاملي العضوية".

أيضا ما صرح به في ندوة صحفية بتاريخ 23 أكتوبر 1958، بعد أن أعرب عن أمله في تحقيق "سلم الشجعان"، دعا جبهة التحرير الوطني إلى تعيين مندوبين للبحث مع السلطات الفرنسية عن تسوية نهائية "للتمرد".

ويضيف قائلا: "سياسة الجزائر، هي في الجزائر نفسها ... فهي مسألة نضج ... وكلما تحققت التنمية، اتضحت الحلول السياسية"([34]).

أخيرا فإن سنة 1958، عرفت أيضا في المجال العسكري انتشار الثورة الجزائرية في كل ربوع الجزائر، بل تعدت ذلك لتشمل أراضي فرنسا نفسها (المتروبول La Métropole).

وللحفاظ على هذه المكتسبات وتثمينها أكثر في المستقبل، كلفت جبهة التحرير الوطني الحكومة المؤقتة، التي تعد هي الأخرى من بين المكاسب التي حققتها في سنة 1958، بتولي حماية وتسيير دواليب هذه المكاسب داخليا وخارجيا باعتبارها جهاز تنفيذي سياسي. حكومة أعلن عن ميلادها يوم 19 سبتمبر 1958 بتونس في خطاب ألقاه رئيس الحكومة السيد فرحات عباس تم بثه على أمواج الأثير في العديد من إذاعات الدول العربية الشقيقة. وعبر رئيس الحكومة المؤقتة في ذات الخطاب عن استعداد حكومته الدخول في المفاوضات مع الحكومة الفرنسية.

إن الوضع الأمني الذي كان يثير الكثير من القلق في الجزائر، رغم القرارات الأممية الصادرة بشأن معاملة الحكومات الفرنسية اللاإنسانية في حق الشعب الجزائري الثائر من أجل استرجاع سيادته وحريته، إضافة إلى اقتراب حلول الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة المنتظرة في دورتها العادية في 30 سبتمبر من كل سنة، تقدمت 24 دولة من المجموعة الإفريقية الأسيوية([35])، بطلب يوم 16 جويلية 1958 إلى اللجنة السياسية تدعوها إلى تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الثالثة عشرة، حتى يتسنى النظر في العديد من المستجدات التي طرأت على الساحة بما في ذلك مجزرة ساقية سيدي يوسف التي لها علاقة مباشرة بما يجري من أوضاع حربية في الجزائر، وهو الحدث الذي سعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى إبعاده عن الحرب الدائرة رحاها في الجزائر وعدم انتسابه لها حتى تبقي على الدعم الذي تتلقاه فرنسا من حلفائها الطبيعيين والسائرين في فلكهم، ولتوضيح الرؤى أكثر، أرفقت دول المجموعة طلبها بمذكرة توضيحية تعلم فيها اللجنة السياسية عن تفاقم الوضع في الجزائر حيث أصبح يثير الكثير من القلق بسبب الحرب المستمرة التي تهدر العديد من الخسائر في الأرواح البشرية في كل يوم والتي اجتازت نطاق الحدود الجزائرية، في إشارة واضحة لمجزرة ساقية سيدي يوسف، يحدث هذا في ظرف لا يوحي بوجود أيّ محاولة فرنسية تسعى من خلالها إلى حل القضية الجزائرية طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومما جاء في هذه المذكرة التوضيحية بهذا الصدد ما يلي:

"إن الحرب ظلت مستمرة في الجزائر بدون هوادة متسببة في زيادة الآلام والخسائر في الأرواح البشرية، وليس هناك أي بادرة لوجود حل يتفق مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة. بل إن هناك علائم تثير القلق ظهرت في الأشهر الأخيرة، تدل على أن الوضعية قد ازدادت خطورة لأن الحوادث قد اجتازت نطاق الحدود الجزائرية"([36]).

لقد استجابت اللجنة السياسية بعد دراستها لطلب المجموعة وأدرجت القضية الجزائرية رسميا يوم 22 سبتمبر 1958 في جدول أعمال الدورة الثالثة عشرة، وهذا رغم موقف الوفد الفرنسي السلبي

الذي سبق وأن أعلن بأنه لن يساهم في مناقشة القضية الجزائرية في هذه الدورة ولا في التصويت عليها، سعيا من خلال ذلك التأثير على الأمم المتحدة للعدول عن موقفها، مرتكزا في ذلك على أصوات دول أمريكا اللاتينية التي لا تقل عن 20 صوتا، تسير جميعها في فلك حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية.

ولحسن الحظ فإن مناورات الوفد الفرنسي لم تأت بنتيجة وبالتالي لم توقف لا اللجنة السياسية من مناقشة القضية طيلة أسبوع كامل من يوم 08 ديسمبر 1958 إلى يوم 13 من نفس الشهر، ولا تزايد عدد مؤيدي القضية الجزائرية، اغتناما لهذه الفرصة تقدمت سبعة عشرة دولة من المجموعة الإفريقية الأسيوية، بمشروع قرار 12 ديسمبر 1958 توجه فيه أصابع الاتهام إلى فرنسا التي ضربت عرض الحائط كل القرارات التي أصدرتها هيئة الأمم المتحدة في هذا الشأن، حيث أشارت في نص المشروع إلى عدم احترام فرنسا لمضمون قرار 15 فيفري 1957 الذي تأمل من خلاله الجمعية العامة وصول طرفي النزاع إلى حل سلمي وديمقراطي عادل باستعمال وسائل سلمية تتماشى ونصوص الأمم المتحدة، وكذا قرار 10 ديسمبر 1957 الذي تحث فيه الجمعية العامة عن ضرورة بدء المحادثات بين أطراف الخصومة للوصول إلى حل سلمي طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة في إطار الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، واستطردت دول مجموعة الإفريقية الأسيوية في نص مشروعها قائلة على حدّ تعبيرها بأن هذا يعد تهديدا للسلم وللأمن العالميين، كما أبلغت المجتمع الدولي من خلال ذات المشروع برغبة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الفتية في تولي مهمة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، مع إلحاحها الشديد في بدء المفاوضات بين الأطراف المتنازعة وفقا لنصوص الأمم المتحدة.

ومما جاء في نص المشروع الذي عرض على اللجنة السياسية ما يلي:

"إن الجمعية العامة:

بعد مناقشتها للقضية الجزائرية،

تذكّر بلائحتها رقم 1012 (الدورة الحادية عشرة) المؤرخة في 15 فيفري 1957 التي عبرت فيها عن أملها في إيجاد حل سلمي ديمقراطي وعادل للقضية الجزائرية بالوسائل اللائقة المتماشية مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وتذكّر كذلك بلائحتها رقم 1184 (الدورة الثانية عشرة) المؤرخة في 10 ديسمبر 1957 التي عبرت فيها عن رغبتها في بدء محادثات بين الطرفين، والأخذ بالأسباب اللائقة لإيجاد حل للمشكلة الجزائرية تبعا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وتعترف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال.

وتعلن عن قلقها العميق من جراء تواصل الحرب بالقطر الجزائري.

وتعتبر أن الوضع الحالي بالجزائر يكوّن تهديدا للسلم والأمن العالميين.

وتسجل استعداد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية للشروع في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية.

وتوصي بإلحاح في بدء مفاوضات بين الطرفين اللذين يهمهما الأمر قصد الوصول إلى حل يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة"([37]).

وفي اليوم الموالي من تقديم المشروع سالف الذكر، تحديدا يوم 13 ديسمبر 1958، تقدم وفد هايتي ومن ورائه فرنسا وحلفائها بتعديلين للمشروع، يتناول استبدال عبارة "حق الشعب الجزائري في الاستقلال" بعبارة "حقهم في تقرير مصيرهم"، أما الثاني فيتعلق بعبارة "الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية" وتعويضها بعبارة "إن قادة جبهة التحرير الوطني يرغبون في التفاوض". على الرغم من وقوع تغيير طفيف في نص المشروع إلا أنه كان مستهدفا لعبارات أساسية مما قد يفرغ نص مشروع القرار المقترح من محتواه الحقيقي، في حالة ما إذا تمت الموافقة على التعديل، هذا ما دفع بدول المجموعة الإفريقية الأسيوية إلى رفض التعديلين اللذين تقدمت بهما دولة هايتي بشدة، وعند عرض التعديل الأول أمام اللجنة السياسية للتصويت عليه، رفض بأغلبية 48 صوتا، ضد 13 صوتا، في حين امتنع 19 عضوا عن التصويت([38]).

وبهذه النتيجة التي كانت لصالح جبهة التحرير الوطني، تراجعت هايتي عن تقديم التعديل الثاني للتصويت أمام اللجنة السياسية.

وبرفض مشروع التعديل الذي تقدمت به دولة هايتي، عرض مشروع المجموعة الإفريقية الأسيوية على اللجنة السياسية للتصويت عليه، فكانت نتائجه 32 صوتا لصالحه، وعارضه 18 مندوبا، وامتنع عن التصويت 30 مندوبا، وبذلك أوصت اللجنة بدورها عرضه على الجمعية العامة، لكن فاجأها مندوب الملايو على مستوى الجمعية العامة الذي امتنع عن التصويت على هذا المشروع باستعماله نوعا من المساومة، حيث اقترح استبدال عبارة "الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية" حتى يتسنى له التصويت لصالح المشروع، فكان له ما طلبه وصوت لصالح المشروع، كما حذت حذوه كل من ايرلندا، اليونان، وامتنعت الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة عن التصويت، وهي إحدى البلدان التي كانت تحسب على فرنسا، بل من حلفائها الطبيعيين، وهو ما جعل مشروع القرار في النهاية يقبل بأغلبية 35 صوتا مقابل 18 صوت وامتنعت 28 دولة عن

التصويت، ولذلك حذف البند الذي وردت فيه عبارة "الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية"، وأصبح نص لائحة اللجنة السياسية معدلا بنص لائحة الجمعية العامة كما يلي:

"إن الجمعية العامة:

بعد مناقشتها للقضية الجزائرية،

تذكر بلائحتها رقم 1012 (الدورة الحادية عشرة) المؤرخة في 15 فيفري 1957 التي عبرت فيها عن أملها في إيجاد حل سلمي ديمقراطي وعادل للقضية الجزائرية بالوسائل اللائقة المتمشية مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وتذكر كذلك بلائحتها رقم 1184 (الدورة الثانية عشرة) المؤرخة في 10 ديسمبر 1957 التي عبرت فيها عن رغبتها في بدء محادثات بين الطرفين، والأخذ بالأسباب اللائقة لإيجاد حل للمشكلة الجزائرية تبعا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وتعترف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال.

وتعلن عن قلقها العميق من جراء تواصل الحرب بالقطر الجزائري.

وتعتبر أن الوضع الحالي بالجزائر يكون تهديدا للسلم والأمن العالميين.

وتوصي بإلحاح في بدء مفاوضات بين الطرفين اللذين يهمهما الأمر قصد الوصول إلى حل يتماشى وميثاق الأمم المتحدة"([39]).

إن عدم وصول الجمعية العامة في دورتها الثالثة عشرة إلى إصدار قرار يدين الاستعمار الفرنسي في الجزائر، لا يعني بتاتا فشل الثورة الجزائرية ولا مفوضتها الحكومة المؤقتة في إقناع المجتمع الدولي للفصل في القضية لصالحها، إذ أنه بالنظر إلى النتائج التي خرج بها الاقتراع الذي نظم بشأن القضية الجزائرية تدل على إحراز الدبلوماسية الجزائرية لعدة مكاسب جديدة، هذا ما ذهبت إلى الكشف عنه جريدة "المجاهد" في تحليلها لنتائج الدورة عندما قالت بأن القضية الجزائرية قد حققت خلال هذه الدورة انتصارا دبلوماسيا مكّن الحكومة المؤقتة من الحصول على كل الأهداف التي كانت قد خططت لها من قبل بالاتفاق مع الوفود العربية والإفريقية والأسيوية([40]).

الدورة الرابعة عشرة (XIV): 15 سبتمبر . 13 ديسمبر 1959.

إذا كانت الدورة الثالثة عشرة تزامنت مع تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي تولت ملف تدويل القضية الجزائرية، فإن الدورة الرابعة عشرة عرفت بدورها صدور تصريح الجنرال ديغول القاضي بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير. هذا ما جعل الدول المناصرة للقضية الجزائرية

تعلّق آمالا كبيرة في الأمم المتحدة لإنهاء الحرب القائمة بين الشعب الجزائري والسلطات الفرنسية، نظرا لما يترتب عليها من آلام وخسائر بشرية.

شهدت الأشهر التي تلت الدورة الثالثة عشرة نشاطا دبلوماسيا كثيفا قامت به الحكومة المؤقتة إلى جانب الدول المناصرة للقضية الجزائرية، تحضيرا وتجسيدا واستعدادا لخوض معركة الدورة الرابعة عشرة المنتظرة، من أجل ذلك تولت 25 دولة من المجموعة الإفريقية الأسيوية بمهمة تقديم طلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الرابعة عشرة وذلك يوم 14 جويلية 1959.

لقد تزامن تسجيل القضية الجزائرية في هذه الدورة مع عدة مستجدات طرأت على الساحتين السياسية والعسكرية، بالنسبة لتلك المتعلقة بالساحة السياسية نذكر:

. عزم الأمين العام للأمم المتحدة السيد داغ همر شولد القيام بزيارة إلى باريس للتباحث مع الرئيس الفرنسي بشأن الوضع في الجزائر، وهذا قبل شروع الجمعية العامة في مداولاتها حول القضية.

. انعقاد مؤتمر منروفيا الذي شاركت فيه الحكومات الإفريقية المستقلة، وشاركت فيه الحكومة المؤقتة بوفد يمثل الجزائر المكافحة.

. انعقاد قمة الدار البيضاء التي احتضنت الدول العربية.

. القمة التي جمعت بين ملك المغرب محمد الخامس والرئيس الفرنسي شارل ديغول، للتباحث في المسألة الجزائرية.

أما عسكريا فإن هذه الفترة قد عرفت أضخم وأصعب العمليات العسكرية التي قام بها الجيش الفرنسي تنفيذا لبرنامج « شال » قصد القضاء على الثورة وشنه الحملة الدعائية بأن جبهة التحرير الوطني لم يعد لها من مؤيد أو تأثير في الخارج.

لكن أهم حدث عرفته الثورة والذي تزامن مع تسجيل القضية الجزائرية في الدورة الرابعة عشرة، هو تصريح الرئيس الفرنسي الجنرال شارل ديغول يوم 16 سبتمبر 1959، الذي اعترف بمقتضاه بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه، على الرغم من الصيغة الغامضة التي جاء فيها والشروط والقيود المحاطة به وباقي الظروف التي سادته، فإن رد جبهة التحرير الوطني الذي جاء على لسان الحكومة المؤقتة يوم 28 سبتمبر 1959 كان إيجابيا، إذ اعتبرته قاعدة صالحة للمناقشة لأن مهما كانت مراميه فإنه يعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره كأساس لتسوية القضية الجزائرية، هذه الخطوة تعد الأولى من نوعها، إذ لأول مرة يتخذ مثل هذا القرار على مستوى عال في الحكومة الفرنسية.

لقد استبشر الجميع خيرا بما في ذلك المجتمع الدولي، عندما اعترف الجنرال ديغول في خطاب رسمي له بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير، باعتبار أن ذلك يعد خطوة هامة لإيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية، لكن ما يبدو مناقضا ويدع المجال للشك في إخلاص ونزاهة الرئيس الفرنسي للذهاب بفكرة تقرير المصير إلى النهاية هو تمسكه بفكرة الجزائر الفرنسية الرامية إلى إبقاء الجزائر تحت سيطرة الاستعمار الفرنسي، ولتجسيدها سخرت لها فرنسا كل ما تملكه من ترسانة عسكرية بغية القضاء على الثورة قبل أن يتحقق تقرير المصير.

ردا على مكائد فرنسا، تقدمت دول المجموعة الإفريقية الأسيوية بطلب إلى اللجنة السياسية تدعوها إلى إدراج موضوع القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الرابعة عشرة لمناقشة العديد من التساؤلات التي أفرزتها ظروف الحرب في الجزائر، لقد استجابت اللجنة السياسية لهذا الطلب وشرعت في مناقشة القضية الجزائرية يوم 30 نوفمبر 1959، وهي منكبه في مناقشتها فإذا بـ 22 دولة من الكتلة الإفريقية الأسيوية، تقدم لها مشروع قرار بتاريخ 03 ديسمبر 1959 يتضمن، اعترافها بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، ويدعو طرفي النزاع للدخول فورا في المفاوضات للتباحث حول الشروط اللازمة لتنفيذه وكذا وقف إطلاق النار، كما يشير المشروع كذلك إلى رغبة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في تولي المفاوضات باسم الشعب الجزائري الثائر من أجل حريته المسلوبة واستقلاله، وعندما عرض المشروع على التصويت لم ينل أغلبية الثلثين المطلوبة، حيث تحصل على 38 صوتا ضد 26 صوتا وامتناع 17 دولة عن التصويت، بسبب امتناع ثمانية دول كانت تصوت لصالح القضية الجزائرية في الدورات السابقة.

ربحا للوقت والعمل على عدم إفلات القضية من أيدي مجموعة الدول الإفريقية الأسيوية، تقدمت باكستان، إلى الجمعية العامة بمشروع قرار معدل يوم 12 ديسمبر 1959، ذكرت فيه بالخطوات التي قطعتها هيئة الأمم المتحدة من أجل تسوية القضية، مستدلة بذلك بقرار 15 فيفري 1957 الذي يدعو الخصوم إلى حل النزاع بطرق سلمية وعادلة وديمقراطية وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وكذا قرار 10 ديسمبر 1957 القاضي بوجوب بدء المحادثات بين طرفي النزاع من أجل الوصول إلى حل سلمي للقضية طبقا لمبادئ الأمم المتحدة، كما يدعو ذات مشروع قرار إلى إجراء مباحثات مباشرة قصد الوصول إلى حل سلمي على أساس حق تقرير المصير، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وهذا نصه:

"إن الجمعية العامة بعد أن ناقشت مسألة الجزائر تذكّر بقرارها الصادر في 15 فيفري 1957 الذي عبرت عن الأمل في إمكان التوصل إلى حل سلمي ديمقراطي عادل عن طريق الوسائل

المناسبة طبقا لمبادئ الأمم المتحدة، وتذكر بقرارها الصادر في 10 ديسمبر 1957 الذي عبرت فيه عن الرغبة في أن تبدأ المحادثات وأن تستخدم وسائل مناسبة أخرى بقصد الوصول إلى حل سلمي يتماشى مع أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتذكر كذلك بالمادة الأولى في الفقرة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، وتبدي اهتمامها العميق باستمرار القتال في الجزائر، وتعترف بحق شعب الجزائر في تقرير مصيره، وتحث الطرفين على إجراء مباحثات مباشرة قصد الوصول إلى حل سلمي على أساس حق تقرير المصير، طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة"([41]).

وعند عرض المشروع على التصويت لم يحظ بدوره على أغلبية الثلثين المطلوبة حتى يكتسب صبغة التوصية من الجمعية العامة، إذ صوتت لصالحه 39 دولة، ضد 22 دولة، وامتنعت 20 دولة عن التصويت، وعلّلت معظم الوفود رفضها وامتناعها عن التصويت لصالح المشروع لرغبتها في عدم عرقلة سياسة ديغول والمساعي التي اتخذها تجاه المشكل، غير أن الحقيقة تثبت بأن سبب امتناعها عن التصويت لصالح القضية الجزائرية راجع إلى المناورات والضغوطات التي مارستها فرنسا وحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية على عدة دول وخاصة دول أمريكا اللاتينية.

مع ذلك لقد لوحظ تصدع في صف حلفاء فرنسا والمواليين لها، إذ امتنعت 06 دول من الحلف الأطلسي عن التصويت من بينهم الولايات المتحدة الأمريكية التي تحولت ولأول مرة من صف المعارضين للقضية الجزائرية إلى الامتناع عن التصويت، إذ علقت صحيفة المجاهد على الأسلوب القمعي الذي انتهجته فرنسا في حق العديد من الدول لمنعها عن التصويت لصالح القضية الجزائرية، قائلة: "هذه الضغوط والمناورات لا تزيدنا إلا تأكيدا لموقفنا القاضي بأن لا يكون هناك وقف إطلاق النار في الجزائر بدون موافقة الطرفين حول الشروط والضمانات لتطبيق حق تقرير المصير للشعب الجزائري"([42]).

الدورة الخامسة عشرة (XV): 20 سبتمبر . 20 ديسمبر 1960.

وإلى غاية عام 1960 ما تزال السلطات الفرنسية تتهرب من الحقيقة وتماطل في الانصياع والاستجابة لقرارات الأمم المتحدة التي أصدرتها خلال مناقشاتها للقضية الجزائرية في خمس دورات على التوالي، فاسحة المجال للعمل العسكري قصد تحقيق هدفها الأول والأخير المتمثل في القضاء على الثورة، وأمام هذا الرفض وجدت الأمم المتحدة نفسها عاجزة في إيجاد حل للقضية الجزائرية، لكن بدخول القضية الجزائرية في الدورة الخامسة عشرة تغيرت المعطيات على أكثر من صعيد لصالح الجزائر، إذ أن صمود الثورة في ميدان المعركة حال دون تحقيق فرنسا لأهدافها العسكرية وذهب مشروع الجنرال شال في مهب الريح، وفي المقابل استمر الشعب الجزائري الباسل في تحقيق

المعجزة بتسجيله الانتصار تلوى الانتصار على الجبهتين العسكرية والدبلوماسية بقيادة الحكومة المؤقتة التي ازدادت سمعتها انتشارا في الداخل والخارج بعد أن تمكنت وفودها المتواجدة في العديد من عواصم العالم المناصرة للقضية الجزائرية باستقطاب مواقفها من خلال تكثيف نشاطها الدبلوماسي خاصة إزاء الدول التي نالت استقلالها حديثا وعددها 17 دولة من بينها 16 دولة إفريقيا، ولذا اعتبرت سنة 1960 بسنة إفريقيا، كما كانت الدورة الخامسة عشرة هي الأخرى دورة الدول الإفريقية التي انضمت إليها 16 دولة كلها من قارة إفريقيا لتوسيع مجال مجموعة الدول المؤيدة للقضية الجزائرية، عملت الدبلوماسية الجزائرية على كسبها لكونها أصبحت تتمتع بالعضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وبضمها إلى صف مناصري الثورة الجزائرية تكون الدبلوماسية الجزائرية قد حققت مكسبا كبيرا بربحها 16 صوتا لصالح القضية الجزائرية، وفي ذات الوقت الوقوف في وجه فرنسا التي تسعى إلى ضمها إلى حلفائها القدامى في إفريقيا ([43]).

وكما جرت العادة عند اقتراب موعد كل دورة عادية للجمعية العامة للأمم المتحدة، تتقدم مجموعة الدول الإفريقية الأسيوية بطلب إلى الجمعية العامة تطلب فيه تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمالها، هذا ما قامت به خمسة وعشرون دولة من المجموعة المذكورة، يوم 20 جويلية 1960 عندما تقدمت بطلب إلى اللجنة السياسية تدعوها إلى إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الخامسة عشرة، ولدى حلول موعد مناقشتها على مستوى اللجنة السياسية قاطع الوفد الفرنسي جلسات الدورة، لشعوره بأن محتوى الطلب الذي تقدمت به المجموعة الإفريقية الأسيوية سيسحب . إن تمت المصادقة عليه بالأغلبية . بساط القضية الجزائرية من تحت أقدام فرنسا، ويجعل منها قضية أممية لا فرنسية، وعلى الرغم من هذه المقاطعة، فإن سير مناقشة القضية جرى عاديا على مستوى جلسات اللجنة السياسية دون أي خلل يذكر، بدليل أن أعضاء الوفود التي حضرت جلسات اللجنة السياسية قد خرجوا منها بنتيجة ارتاح لها الجميع وهي قبول الطرفين مبدأ تقرير المصير الذي أعلن عنه الجنرال ديغول في تصريحه ليوم 16 سبتمبر 1959، ولذا كان الشّغل الشّاغل لدى المندوبين خلال المداولات هو تحديد دور الأمم المتحدة في إجراء عملية الاستفتاء لتقرير المصير.

ولإعطائه المزيد من المصداقية والجدية على أرض الواقع بادرت أربعة وعشرون دولة إفريقية أسيوية، بمشروع قرار تسعى في الفقرة الرابعة منه إلى إضفاء الصبغة القانونية على الرعاية التي ستقوم بها الأمم المتحدة في عملية الاستفتاء حول تقرير المصير، ولدى عرض هذه الفقرة، بشكل منفصل عن باقي مضمون مشروع القرار على التصويت، لم تحز على أغلبية ثلثي الأعضاء

المطلوبة، حيث وافقت عليها 38 دولة ورفضتها 33 دولة وامتنعت عن التصويت 23 دولة، ولعل الشيء الذي دفع بمناصري السياسة الفرنسية، بما في ذلك بعض الدول من المجموعة الإفريقية الأسيوية، إلى رفض الفقرة الرابعة هو مضمونها الذي يقحم الأمم المتحدة بطريقة مباشرة في القضية الجزائرية، بإسناده لها صلاحيات "تنظيم ورقابة ومتابعة عملية الاستفتاء"، ويقصي بذلك فرنسا من المشاركة في إجراءات تنظيم تقرير المصير، كما أنه ينص أيضا على "إجراء عملية الاستفتاء على كامل التراب الجزائري"، ويدين سياسة تقسيم الجزائر ([44]).

ومن أجل كسب تأييد أغلبية الأعضاء للتصويت على نص هذا المشروع الذي يحمل في طياته مطالب هامة يكون لها دور كبير في إنهاء الحرب بين الشعب الجزائري والسلطات الفرنسية، خاصة وأنه يدعو إلى الإجراء الفوري لعملية الاستفتاء على تقرير المصير، فأدخل على نص المشروع تعديلا على مستوى الجمعية العامة وذلك بحذف الفقرة الرابعة التي تنص على تنظيم الاستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة والذي أصبح نصه على النحو التالي:

"إن الجمعية العامة لما كان الطرفان المعنيان قد اتفقا على قبول مبدأ حق تقرير المصير كأساس لحل المسألة الجزائرية،

1- تعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واستقلاله.

2- تعترف بالحاجة الماسة لإيجاد ضمانات لتنفيذ هذا الحق على أساس احترام وحدة التراب الجزائري.

3- تعترف بأن للأمم المتحدة مسئولية المساهمة في وضع هذا الحق حيز التنفيذ بنجاح وعدالة"([45]).

وعلى إثر هذا التعديل الذي أدخل على مشروع قرار في الفقرة الرابعة منه، تمكنت المجموعة الإفريقية الأسيوية من رصّ صفوفها وكسب المزيد من الأصوات لصالحه وعرضه على الجمعية العامة للتصويت وحصل على الأغلبية المطلقة المقدرة بـ 63 صوتا، ضد 8 صوتا، فيما امتنعت 27 دولة عن التصويت.

وبهذه النتيجة العريضة التي أحرزها مشروع القرار المتضمن دعوة طرفي النزاع للبحث سويا من خلال المفاوضات لإيجاد الصّيغ والميكانزمات المناسبة لتنظيم عملية الاستفتاء حول تقرير مصير الشعب الجزائري، تكون القضية الجزائرية قد قطعت خطوة كبيرة إلى الأمام في المجال الدولي بعد أن اعترف المجتمع الدولي بشرعية القضية الجزائرية وبخطورتها على السلم والأمن الدوليين طالما أنها لم تحل بعد، وعن استقلالها عن فرنسا التي لم تعد قضية فرنسية داخلية كما تدعي فرنسا،

وبأحقية الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه من أجل الاستقلال، وبأحقية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في تمثيل الشعب الجزائري في المفاوضات مع الحكومة الفرنسية إلى غاية الحصول على الاستقلال، وأوصت باحترام ذلك مع تأكيد مسؤوليتها الكاملة في توفير الضمانات لتحقيق تقرير المصير في شفافية ونزاهة تامة([46]).

الدورة السادسة عشرة (XVI): 19 سبتمبر 1961 . 23 فيفري 1962.

بحلول سنة 1961 دخلت القضية الجزائرية مرحلتها الحاسمة ببروز عدة مستجدات على المستويين العسكري بتكثيف جيش التحرير الوطني في عملياته العسكرية بارتكازه على حرب العصابات التي من خلالها ألحق خسائر كثيرة في صفوف الجيش الفرنسي المنتشر في العديد من مناطق البلاد. والسياسي باعتراف السلطات الفرنسية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الجزائري وتنوب عليه في المفاوضات مع الحكومة الفرنسية حول سبل تطبيق تقرير المصير وتحقيق الاستقلال.

ولبلوغ هذا الهدف عملت السلطات الفرنسية على تنظيم عدة لقاءات مع ممثلي الحكومة المؤقتة المنتدبين لغرض التفاوض مع فرنسا للبحث سويا على إيجاد السبل الممكنة لإيقاف القتال في المرة الأولى، ثم دراسة كيفية تطبيق تقرير المصير لتحقيق الاستقلال، ونظمت من أجل ذلك عدة لقاءات بين الطرفين منها لقاء ايفيان الأول([47])، ولوغران([48])، لكن فرنسا وبخطاها الماكرة تعاملت مع موضوع المفاوضات بوجهين: الأول تريد أن تبين للمجتمع الدولي بأنها راغبة في إنهاء المشكل بطرق سلمية انصياعا لقرارات الأمم المتحدة الصادرة بهذا الشأن، والثاني تسعى من خلاله إلى فرض ضغوطات ومساومات قصد تحويل القضية من مسارها الحقيقي، لكن يقظة مسئولي جبهة التحرير الوطني في هذه المفاوضات لما تحمله من نوايا فرنسية سيئة، وسعيا منها لتحويل مسار المفاوضات في اتجاه واحد يخدم مصالح فرنسا لا غير، دفعت بهم إلى تبليغ ذلك إلى ممثلي المجموعة الإفريقية الأسيوية عن طريق الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة الممثل في شخصية محمد يزيد الذي أثار القضية من جديد عن طريق طلب يتضمن مشروع لائحة تقدمت به ثلاثة وأربعون دولة، من المجموعة إلى اللجنة السياسية في الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة التي باشرت مناقشته يوم 14 ديسمبر 1961، وصادقت عليها بعد يومين من المناقشات، عبرت دول المجموعة في مشروع اللائحة عن أسفها في استمرارية الحرب وما تحصده من أرواح بشرية وخراب في أملاك السكان، ثم استطردت بقولها أنها تلتمس وجود استعداد من كلا الطرفين للبحث عن حل سلمي لإنهاء الحرب والاستقلال عن طريق المرور بالاستفتاء حول تقرير المصير، وفي الأخير

دعت دول المجموعة الإفريقية الأسيوية في مضمون اللائحة دائما أطراف الخصومة إلى مواصلة التفاوض من أجل إعداد أرضية لها أسانيد قانونية تسمح للشعب الجزائري في التعبير عن حقه في تقرير مصيره في نطاق احترام وحدة التراب الجزائري وسلامته، وهذا نص اللائحة:

"إن ممثلي الدول الإفريقية الأسيوية بعد أن عبروا عن أسفهم العميق أمام استمرار الحرب في الجزائر وبعد أن لاحظوا عزم الطرفين المعنيين بالأمر على البحث عن حل تفاوضي سلمي على "قاعدة حق الشعب الجزائري في تقرير المصير وفي الاستقلال، تتأسف عن توقيف المفاوضات التي تم الشروع فيها بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، "يدعون الطرفين لاستئناف التفاوض من أجل تطبيق حق الشعب الجزائري في تقرير المصير وفي الاستقلال، وذلك في نطاق احترام وحدة وسلامة الوطن الجزائري"([49]).

ولدى عرض مشروع اللائحة على التصويت يوم 20 ديسمبر 1961 أمام الجمعية العامة للدورة السادسة عشرة، حصل على 62 صوتا لصالح المشروع، ضد لا شيء، فيما امتنع 38 عن التصويت.

الملاحظ في هذا التصويت بأن دول المجموعة الإفريقية الأسيوية كانت جميعها في الموعد، وصوتت لصالح المشروع، ما عدا ثمانية دول وهي الفليبين، الكامرون، جمهورية إفريقية الوسطى، التشاد، داهومي، القابون، كوت ديفوار، مدغشقر.

إن ما ميز الدورة السادسة عشرة هو السير الشبه العادي للنقاش حول القضية الجزائرية وهذا عكس الدورات السابقة التي كان فيها النقاش حادًا وطويلا، بما في ذلك موضوع الصحراء الذي كان حجر تعثر المفاوضات إلى أن فصل فيه الجنرال ديغول في خطاب ألقاه يوم 5 سبتمبر 1961، مؤكدا فيه عن مبدأ صيانة الأرض الجزائرية([50])، ومن ثم بدا موضوع الاستقلال يطفو على سطح مجريات الدورة السادسة عشرة، وهو الأمر الذي التمسته المجموعة الإفريقية الأسيوية وعبرت عنه في لائحة وجهتها إلى اللجنة السياسية في 16 ديسمبر 1961، لتلفت نظرها إلى وجود استعداد من كلا الطرفين للبحث عن حل سلمي لإنهاء الحرب والاستقلال، وعلى اثر ذلك دعت المجموعة الإفريقية الأسيوية أطراف الخصومة إلى استئناف المفاوضات بهدف إعداد أرضية مؤسسة على أسانيد قانونية تسمح للشعب الجزائري في التعبير عن حقه في تقرير مصيره.

وما إن حلت سنة 1962 حتى أصبح كل شيء يوحي بأن طرفي النزاع هما على وشك الوصول إلى حل مشترك من جراء ما اتفقا عليه في لقاء لروس Les Rousses المنعقد بين 11 و19 فيفري 1962، التي كانت بمثابة أرضية زكتها مفاوضات ايفيان الثانية، هذه الأخيرة التي أوصلت

الطرفين إلى وقف إطلاق النار والدفع بهما إلى تنظيم عملية الاستئناف حول تقرير المصير التي انتهت باستقلال الجزائر يوم 5 جويلية 1962، وبحلول الدورة السابعة عشرة للأمم المتحدة في سبتمبر 1962، كانت الجزائر عضوا كامل الحقوق في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

من خلال ما سبق ذكره حول مجريات القضية الجزائرية في جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة، يمكن رسم لذلك مسار ينقسم إلى ثلاثة مراحل يتغير فيها المركز القانوني للقضية من مرحلة إلى أخرى، إذ يزداد فيها المركز القانوني تأسيسا بعد كل مرحلة، وهذا لتغير المعطيات على أكثر من صعيد في المجال الدولي لصالح القضية الجزائرية، وأصبحت بذلك فرنسا في قفص الاتهام الذي أخذ يضيق عليها يوما بعد يوم إلى أن أصبح المجتمع الدولي يشكل واجهة واحدة ضد الطرح الذي تتبناه الدبلوماسية الفرنسية بعد أن اعترف المجتمع الدولي في المرحلة الأولى بشرعيتها وتسجيلها في جدول أعمال الدورة العاشرة ودعوة طرفي النزاع إلى إيجاد حل سلمي ديمقراطي وعادل طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة في الدورة الحادية عشرة، ومن ثم بات واضحا بأن حجة عدم اختصاص الأمم المتحدة في مناقشة "المشكل الداخلي الفرنسي"، ما هي إلا نتيجة الأسطورة القانونية "الجزائر الفرنسية" التي افتعلتها فرنسا للإفلات من قبضة المجتمع الدولي، باستنادها إلى قانون 1848 الذي ألحقت بموجبه أرض الجزائر بفرنسا.

ففي المرحلة الثانية التي تتضمن ثلاث دورات وهي كل من الدورة الثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة، ألحت فيها الأمم المتحدة عن رغبتها في بدء المفاوضات بين الطرفين الجزائري والفرنسي لإيجاد حل للمسألة الجزائرية طبقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومعترفة في ذات الوقت بخطورة القضية الجزائرية على السلم والأمن العالميين طالما أنها لم تحل بعد، بل ذهبت الأمم المتحدة إلى أبعد من هذا عندما طالبت بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، بعد أن تبين للمجتمع الدولي بأن الحرب القائمة لم تعد قضية فرنسية داخلية كما تدعي فرنسا، وإنما هي قضية عالمية ينبغي التعامل معها مأخذ الجد.

أما المرحلة الثالثة والأخيرة ترتقي القضية الجزائرية في الدورتين الخامسة عشرة والسادسة عشرة إلى حد العمل على إقحام الأمم المتحدة كطرف مباشر في القضية الجزائرية، وذلك بتحميلها مسؤولية تولي مهمة الاستفتاء حول تقرير المصير، تنظيما ومراقبة ومتابعة، مع الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، بأنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الجزائري في المفاوضات مع الحكومة الفرنسية إلى غاية الحصول على الاستقلال مع تأكيد مسؤوليتها الكاملة في توفير الضمانات لتحقيق تقرير المصير في شفافية تامة.

الهوامش

[1] - هي: حسب الحروف الأبجدية اللاتينية: أفغانستان، العربية السعودية، بورما، مصر، الهند، اندونيسيا، العراق، إيران، لبنان، ليبيريا، باكستان، سوريا، تايلاندا، اليمن. أنظر،
Nations Unies, Document, A/ 2924 et Add. 1.

[2]–EL-MOUDJAHID: « Le conflit Franco-algérien devant les Nations Unies »: Rappel chronologique. du septembre 1957, T1,N°10, p.127.

[3] – علي تابليت: "القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة"، مجلة **أول نوفمبر**، العدد 155. 156، السنة 1997، ص، 29.

[4] - Résistance Algérienne, « Compétence ou Incompétence de L "O.N.U », du 10 Janvier 1957, N°18, Edition B, p.1.

[5]– Nations Unies, Document A/ 3042.

تنص المادة 22 من النظام الداخلي للجمعية العامة على: "أن النقاط المدرجة في جدول الأعمال، يمكن تعديلها أو حذفها بقرار يتخذ بأغلبية أعضاء الجمعية العامة الحاضرين والمصوتين".

[6]– Nations Unies, Document, A/ C.1/ SR. 795° séance, 25 novembre 1955, p. 215 et A/ PV., 548° séance, 25 novembre 1955, pp. 409-420.

[7] – ممثلو أفغانستان، العربية السعودية، ليبيا، باكستان، فليبين، سوريا، اليمن.

[8] – أفغانستان، العربية السعودية، مصر، اندونيسيا، العراق، إيران، الأردن، لبنان، ليبيا، باكستان، سوريا، تايلاندا، اليمن.

[9] – Nations Unies, Document, S-PV., 729° séance, 26 juin 1956, p. 11.

[10] – أستراليا، بلجيكا، كوبا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، البيرو، المملكة المتحدة.

[11] – Rapport d'activité au cours de la Onzième session de l'Assemblée générale des Nations Unies, voir ; DZ/ AN/ 2G/ 004/ 01/ 003, p. 01.

[12] – جريدة **المقاومة الجزائرية**، "استعراض تاريخي"، الصادرة بتاريخ 15 نوفمبر 1956، الطبعة الثالثة، العدد 02، ص 06.

. سجلت القضية يوم 15 نوفمبر 1955 في جدول أعمال الجمعية.

[13] – مقابلة شخصية مع المجاهد **محمد يزيد** في جويلية 1997.

[14]– Abderahmane KIOUANE, **Les Débuts d'une Diplomatie de guerre**, Editions DAHLEB, Alger 1999, p.11

[15] – كلفها ذلك 17 جلسة من جلسة 830 إلى جلسة 846. للعلم فإن أشغال الدورة الحادية عشرة لم تنته في موعدها مثل ما جرت عليه العادة في باقي الدورات السابقة واللاحقة، والتي عادة ما تنتهي مع نهاية شهر ديسمبر، فإن أشغال الدورة الحادية عشرة استمرت إلى غاية 08 مارس 1957، لاستكمال مناقشة ما لم تنظر فيه دورة 1956.

[16] – سمي بمثلث قي مولي لأنه يحتوي على ثلاثة اقتراحات، يراها رئيس الحكومة مناسبة لتوقيف العمل المسلح الذي تقوده جبهة التحرير الوطني، وهي حسب الترتيب التالي: وقف إطلاق النار، ثم إجراء الانتخابات، ثم الدخول في المفاوضات. أنظر،

- EL-MOUDJAHID, « La vraie négociation », du 1er Novembre 1958, N°31, p. 03.

[17]– Nations Unies, Document, A/ C-1/ S R.,843° séance, (Déclaration de Mr Pineau), 12 février 1957, p.204.

[18]– Libération, « L'Algérie devant L'O.N.U ». du 5 février 1957, N° 3862, p.1.

[19] –- المقصود بالشعب الجزائري حسب أصحاب المشروع، قادة جبهة التحرير الوطني، الذين لهم الحق في تمثيل الشعب الجزائري والمطالبة بتقرير مصير الجزائر، أنظر،

D'après les déclarations de :- la Syrie, 833°séance, pp.125-126. - l'Arabie Saoudite, 837°séance, p.153. - le Maroc, 843°séance, p.135.Voir, Nations Unies, Document, A/ C-1/ S R., 831° séance, 4 février 1957, p.118.

[20] – Nations Unies, Document A/ C.1/ L. 166.

[21]– Philippe HERREMAN : Le Monde Diplomatique, « Le dossier algérien revient devant les Nations Unies. La France a toujours contesté la compétence de l'Assemblée générale », du 04 octobre 1959, N°66, p.4.

[22] – أنظر، **المجاهد**، "تطور القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة"، الصادرة بتاريخ 5 سبتمبر 1957، العدد 10، ص09.

[23]– Maurice FLORY, « Algérie et Droit International », A.F.D.I., Année 1959, p. 822.

[24] - جريدة **المقاومة الجزائرية**، "افتتاحية، انتصرنا حتى في الأمم المتحدة"، الصادرة بتاريخ 16 فيفري 1957، الطبعة الثالثة، العدد 07، ص 01.

[25] – **المجاهد**، "القضية الجزائرية للمرة الثالثة"، الطبعة الثالثة، الصادرة في الفاتح نوفمبر 1957، العدد 11، ص 02.

[26] **- المجاهد**، "سياسة فرنسا تنهزم في الأمم المتحدة رغم حلفائها"، الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 1957، العدد 14، ص 06.

[27] – الأرجنتين، كوبا، البرازيل، البيرو، جمهورية الدومينيك، إسبانيا، إيطاليا، أنظر،

Nations Unies, Document, A/ C.1/ L. 195.

[28] - Ibid.

[29] – هم الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية ودول أمريكا اللاتينية السائرة في فلك الولايات المتحدة الأمريكية، أنظر، **المجاهد**، مؤامرات الحلف الأطلسي ضد الجزائر منذ ثلاث سنوات، الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 1957، العدد 14، ص 7.

30 - يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، الطبعة الثالثة، الجزء الثاني، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، بدون تاريخ، الجزائر، ص 309 . 310.

31 – هي: الأرجنتين، إيطاليا، إسبانيا، البرازيل، الدومينيك، كوبا، البيرو.

32 – تم المصادقة عليه بالإجماع أمام الجمعية العامة يوم 10 ديسمبر 1957 بـ 80 صوت مقابل لاشيء، فيما امتنعت فرنسا عن التصويت.

34 - Nations Unies, Document, A/ PV., 726° séance, 10 décembre 1957, p. 578.

34 – Discours, texte in L'Année Politique 1958, Paris, Annexe 17,p.544.

35 - للعلم أن تركيا انضمت لأول مرة إلى المجموعة بتوقيعها للطلب، وامتنعت ثلاثة دول من المجموعة عن التوقيع وهي: (تايلاندا، اللاووس، كمبوديا)

36 – **المجاهد**، "مراحل المناقشة من اللجنة السياسية إلى الجمعية العامة"، المصدر السابق، ص 10.

37-Nations Unies, Document A/ C.1/ L.232.

38 – Nations Unies, Document A/ C.1/SR., 1023° séance, 13 décembre 1958, p.396.

39 – Michèle COINTET, **De GAULLE et l'Algérie française 1958-1962**, Perrin, Paris, 1995, p.55.

40 – **المجاهد**، "شيء جديد في الأمم المتحدة"، الصادرة بتاريخ 24 ديسمبر 1958، العدد 34، ص 03.

41 – يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، المرجع السابق، ص 314.

42– EL-MOUDJAHID, L'Algérie à la XIV session des Nations Unies, du 15 Décembre 1959, N° 57, t2, p. 591.

43 – Khalfa MAMERI, Les nations Unies face à la question Algérienne 1954-1962, op.cit., p. 154.

44 - Nations Unies, Document, A/ L.333.

45 - DZ/ AN/ 2G/ 043/ 01/ 01.

46 - El MOUDJAHID, « La résolution de l'assemblée générale et le 4e paragraphe », du 5 janvier 1961, N°76, pp.383-384.

47 – بين 20 ماي و 13 جوان 1961.

48 – بين 20 و 29 جويلية 1961.

51- Nations Unies, Document A/ C.1/ L. 308.

50– LE FIGARO, « Texte intégral de la conférence de presse du général de Gaulle », du 6 septembre 1961, N° 5.291, p. 4-5.